

الديمقراطية وإدارة المستقبل

فى خطابه التاريخى امام الجماهير بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لثورة ٢٣ يوليو اعلن الرئيس السادات انه لا ديمقراطية بغير الرأى الآخر . . ولا حكم بدون رقابة وان المعارضة المطلوبة هى التى تحترم آداب الحوار وتترك المهاترة . وفى حزم قاطع اكد الرئيس انه لا يريد وزيراً يعبد ولا يفي أو يعيش فى برج عاجى أو يتعالى على اصحاب الحاجات .

الرقابة الشعبية فان الجديد هو اسلوب ممارستها بما يضمن المعارضة البناءة والنقد الهادف بعيداً عن التردى فى المهاترات والمكيدة وسوء استغلال أو إساءة استعمال هذا الحق العام لتحقيق أهداف شخصية وأغراض غير مشروعة حزبية أو طائفية .

ويقضى تحقيق هذه الاستراتيجية السياسية فى مجال الإدارة مواصفات خاصة فى رجال الإدارة على المستوى القيادى والتنفيذى كما يستمدى الأمر مناخاً خاصاً للظروف المحيطة على المستوى العام .

وعلى المستوى القيادى أصبح من الضرورى سلوك اسلوب الإدارة الميدانية أو إدارة الحقل وفيها ينزل القائد الإدارى الى الجماهير العسالة أو المستفيدة ، يعايش الناس أو يتفاعل بمشاكلهم وقضاياهم اليومية ويستوحى منهم القرارات ويستلهم من خلالهم خطط المستقبل ويضع ضوابط التطوير والتنمية ويطبق اسلوب الثواب والعقاب وذلك بقصد تجنب إدارة البرج العاجى

وإذا كان هذا التوجيه من القيادة السياسية العليا هو من وجهة النظر الإدارية استراتيجية العمل فى المرحلة المقبلة فهو من جهة أخرى يكشف عن حقيقة الدور الهام الذى تقوم به العملية الإدارية لخدمة الأهداف السياسية تحقيقاً لإيماننا القومية . ذلك أن معيار نجاح الإدارة فى أى موقع وعلى أى مستوى ، هو مدى ما تحققه من أهداف سياسية لخدمة الجماهير فى سعيها نحو الكفاية والعدل ورفع المعاناة التى تعوق مسيرتها نحو الرخاء والاستقرار الاجتماعى والاقتصادى فى مجالات الحياة المختلفة الخدمية أو الإنتاجية .

وليس غريباً على الإدارة العلمية أن تكون الرقابة منصوراً من عناصرها الهامة بقدر ما يتاح لها من وسائل ويقدر بانتعشى من مؤشرات تكشف عن سلامة الأداء أو معوقات تدفق الإنتاج والخدمات وإذا كانت المعارضة على المستوى السياسى أو النقد على المستوى الاجتماعى أو الشكوى على المستوى الفردى أو الجمايى هى من أهم وسائل



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

محتملة في مثل هذه الظروف كان لابد من وضع قيود ومعايير لتحكم الفعل ورد الفعل وهي قيود وضوابط لا تتر العقاب بقدر ما تكشف عن النوايا والاهداف وتستمد انماطها وفلسفتها من شرائع السماء والتقاليد والعادات المرعية وتوضح اللائق من الامور والمعيب من السلوكيات .

وبالضرورة فان نظرقاحصة ومحايدة وامينة على الهيكل الحالي للجهازين الاداري والوظيفي للدولة تكشف وباعتراف الجميع عن ان هذا الجهاز قد تحمل رفعا عنه ، وأكثر مما يطبق نتيجة سياسات طويلة سابقة فرضت عليه احتواء الكثير من السلبيات وحتت عليه التعايش معها زدحا طويلا ولن تحتل المرحلة المقبلة من وجهة النظر التنظيمية والادارية مزيدا من السلبيات في مجالات التنظيم ونظم الخدمة المدنية الامر الذي يحتم الاخذ وبسرعة بكل وسائل الترشيد حتى تقف مرافق الدولة ومواقع الانتاج موقف المنافس الكفاء للادارة الجديدة في مجالات الاستثمار العربي والاجنبي وتواكب الوسائل المتقدمة لشركات الانفتاح ومؤسساته الجديدة وفيها ولها من الحوافز والامكانيات ما يجذب الخبرات المصرية والمهارات المتخصصة اليها وحتى تتجنب وحدات الادارة المصرية هذا القرحل وعدم الانضباط تنظيميا ووظيفيا - ويكفي مقارنة عدد الوظائف القيادية في الدولة بالوظائف التنفيذية والمساونة بحجم العائد القومي - حتى نشعر بسهولة بانه ليست هناك اضافات جوهرية ، ويبقى بعد ذلك مواجهة الادارة لنفسها بنفسها حين تجيب على هذا التساؤل

والابتعاد بقدر الامكان عن الادارة بالترتيب . وهذه الادارة التي تتخذ فيها القرارات بناء على ما يرويه البعض للقائد الاداري او نتيجة لما يلقى على مسامحه من آراء او اتجاهات قد لا تمثل الا وجهة نظر صاحبها ولا تعبر الا عن شخصه وبالتالي لا ينتج عنها الا قرارات غير رشيدة ، وعلى المستويات التنفيذية وهي القاعدة العريضة من الادارة الوسيطى وصوف الاشراف الاداري فالامر لا يتطلب اكثر من تكوين مناخ عام يكفل لهم ضمانات الامن والامانة على انفسهم في الحاضر والمستقبل بما يحفزهم على المشاركة في الرأي دون خوف من سلطة تبطش بهم ويقبلون على المعارضة دون وهم الانتقام منهم ويمارسون النقد البناء دون تصور احتمالات الكيد او التشريد لهم ولعل اهم ملامح الديمقراطية الادارية وما يجب ان يرسخ في اذهان الادارة العليا من الان فصاعدا هو ان الادارة اثبتت كفاءة وفاعلية منذ فجر التاريخ الحضاري لهذه الامة وهذا الاسلوب الذي باركته السماء حين نزل الوحي على محمد بن عبد الله [صلى الله عليه وسلم] امرا بقوله تعالى « وشاورهم في الامر » وادارة الشورى هي ادارة الانفتاح على الناس ليكون القائد بسلوكه والمدير بممارسته مما هم في اخذ وعطاء متبادل ويخرج الناس بهذا الاسلوب ، اسلوب الشورى من دور المتفرجين الى دور المشاركين في المسؤولية والقرار . ونتيجة للمتغيرات الجديدة ونشأة الديمقراطية السياسية المدعمة بالديمقراطية الادارية على مستوى الاحزاب الجديدة ومؤسسات الدولة الدستورية وجهازها الاداري والوحدات التابعة له () ولواجهة ما قد يطرأ من بعض انحرافات



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وهو ، هل تستطيع القيادات الادارية الحالية او معظمها بمواصفاتها و اوضاعها الحالية أن تقوم بهذه الادوار ، وهذا التساؤل يمكن أن تجيب عليه تقارير المتابعة والرقابة والتقييم المتاحة الآن لمجلس الوزراء بالنسبة لانشطة القطاعات النوعية المختلفة كما ان المعاهد الادارية والجامعات يمكن ان تساهم بالكثير في هذا الخصوص ولكن بصفة عامة فان مرحلة العمل السياسي والاقتصادي المقبلة تحتاج الى مدير له حاسة جماهيرية وسياسية تجعله قادرا على التنبؤ باحتياجات المواطنين والتخطيط من اجلهم وتدفعه الى أن يأخذ مع الفريق الذي يعاونه بالمبادرة أو المبادرة ، كما يحتاج المستقبل بذات القدر والاهمية الى منفيين يمتازون بالشجاعة في اتخاذ القرار الذي يصل بهم الى النتائج والاهداف ، وليكن واضحا في جميع الحالات ان متطلبات المستقبل لاتحتل التسويق أو التواكل والسيسلية وترفض كل امراض البيروقراطية . □